BWC/SPCONF/SR.3
20 Octobre 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية
حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة
البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية،
وتدمير تلك الأسلحة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد توث (هنغاريا)

المحتويات

النظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد وبحث تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية، والبت في أية إجراءات أخرى بهدف تعزيز الاتفاقية

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل. كما ينبغي أن تعرض التصويبات في مذكرة مع ادخالها على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل خلال اسبوع من تاريخ هذه الوثيقة الى: Official Records Editing Section, room E.4108 Palais des Nation, Geneva.

وستدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية المؤتمر بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

النظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد وبحث تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية، والبت في أية إجراءات أخرى بهدف تعزيز الاتفاقية

المناقشة العامة (تابع)

١ - الرئيس: دعا الوفود إلى استئناف المناقشة العامة .

٢ - السيد أرا (تركيا): أشار إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتعيين وبحث تدابير التحقق الممكنة من وجهة النظر العلمية والتقنية (تقرير الفريق BWC/CONF.III/VEREX/9) فقال إن المؤتمر الخاص يشكل فرصة تاريخية لبدء العمل من أجل ان توفر لاتفاقية الأسلحة البيولوجية آلية للتحقق ، باستخدام الأساس التقني لذلك التقرير وان عملاً كهذا يمكن أن يُنجز على أحسن وجه بواسطة إنشاء فريق عامل مخصص له ولاية مناسبة ويتألف من خبراء حكوميين وممثلين لحكومات، ويكون مفتوح العضوية لجميع الدول الأطراف، ويتولى استنباط السبل لبروتوكول خاص بالتحقق ملزم قانوناً يضاف إلى الاتفاقية . وينبغي تركيز عناية أولية على ما يلي: الإعلانات الوطنية الإلزامية؛ والتدابير الموقعية بما فيها التفتيشات التي تجرى بعد توجيه إخطار قصير المدة وتفتيش المنشآت غير المعلنة ؛ والتحقيقات في استخدام الأسلحة البيولوجية المزعوم؛ وحماية المعلومات السرية المتعلقة بالملكية وكذلك المعلومات الحساسة والمعلومات المتعلقة بالأمن الوطني غير المتصلة بالاتفاقية. وأضاف ان وفد بلده يأمل أن يتمكن فريق كهذا من مباشرة عمله في أوائل عام ١٩٩٥، ويفضل أن يقدم نتائج عمله إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سيعقد في عام ١٩٩٦، ولو انه ينبغي أن يمتنع المؤتمر الخاص عن فرض حدود زمنية.

٣ - السيد بيرناردسن (النرويج): قال إن التركيز السياسي المتزايد على تدابير منع انتشار أسلحة التدمير الشامل تطور هام وايجابي ينبغي مواصلته. وقد تم التوصل في الماضي إلى اتفاقات بصدد خفض مستوى الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية وفئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وتركز مؤخراً انشغال الجمهور وبالتالي الاهتمام السياسي على خطر الوصول غير المراقب إلى عوامل التدمير الشامل-النووية أو الكيميائية أو البيولوجية- إذ اصبحت تكنولوجيا انتاجها أسهل منالاً. وفي سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي شكل ابرامها انجازاً كبيراً في ميدان نزع السلاح قبل أكثر من ٢٠ سنة، يوجد مجال للتحسين، من حيث الانضمام العالمي إليها وكفالة الامتثال لها والثقة المتزايدة بها. فإن اتفاقية معززة ستعزز كثيراً الجهود لوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل.

٤ - وأعرب عن كامل تأييد وفد بلده للبيان المدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابقة ولتركيز البيان على ضرورة وجود التزامات ملزمة قانوناً. وأعلن أن وفد بلده على يقين من أنه يمكن وضع تدابير تحقق مرضية، وأن إحدى الخطوات المناسبة في ذلك الصدد هي إنشاء فريق عامل مخصص يقدم تقريراً إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام ١٩٩٦. وينبغي بالتالي للمؤتمر الخاص الحالي أن يركز على منح فريق عامل كهذا ولاية واقعية تشكل الأساس لوضع تدابير لها مقومات البقاء في سبيل تعزيز الثقة

في الاتفاقية. وينبغي للتدابير التي تستهدف التحقق والشفافية، والتي ينبغي أن تشمل الإعلانات الوطنية الالزامية، والزيارات الموقعية المنتظمة، والتفتيشات بعد توجيه إخطار قصير المدة، والتحقيق في الاستخدام المزعوم، أن تتيح قدراً أكبر من الأمن من الانتهاكات وأن تيسر التجارة الدولية من خلال ايجاد مزيد من الثقة. ويلزم في هذا السياق التصدي لمسألة القوائم التوضيحية لعوامل الأسلحة البكتريولوجية المحتملة. ويمكن للفريق أن يضع عناصر لبروتوكول منفصل بشأن التحقق والشفافية يُعرض على المؤتمر الاستراضي الرابع بغية إنشاء التزامات ملزمة على الدول الأطراف.

٥ - وأعلن أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص (BWC/CONF.III/VEREX/9) أتاح مادة قيّمة لعمل المؤتمر الخاص ومتابعته، وذلك في شكل اقتراحات بصدد تدابير التحقق المحتملة والإعلانات الوطنية الالزامية، إلى جانب التدابير غير الموقعية والتدابير الموقعية على حد سواء. وقدم التقرير الدليل على إمكانية تطبيق نظام للتحقق، مع مراعاة الاهتمام المشروع بالمصالح التجارية وبحقوق الملكية الفكرية.

٦ - ويجب أن يراعي نظام للتحقق موثوق به إجراءات التحقق القائمة في الاتفاقات الأخرى المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وكذلك الخبرة ذات الصلة بالموضوع المكتسبة في السنوات الأخيرة. ويجب أساساً أن تفي تدابير التحقق بالشروط القائمة المتصلة بامكانية انتاج الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وينبغي أن يكلف الفريق العامل بالنظر في أفضل إجراء تنفيذ لنظام تحقق وأن يكون مفتوح العضوية لجميع الدول الأطراف. ونظراً إلى أن الجوانب التقنية الرئيسية سبق ان غطيت بعملية فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتعيين وبحث تدابير التحقق الممكنة من وجهة النظر العلمية والتقنية، ينبغي أن يركز الفريق العامل على الجوانب القانونية والإجرائية لبروتوكول التحقق. وأعرب عن استعداد بلده لاتاحة خبرته الحكومية في هذا الصدد.

٧ - السيد ويزدال (كندا): قال إن المؤتمر الخاص يوحي بالتفاؤل والواقعية على السواء، مثله مثل كل اجتماع متعدد الأطراف. فقد كان التفاؤل قائماً منذ البداية نظراً إلى أن أغلبية الدول الأطراف بذلت بوعي جهداً لطلب انعقاد المؤتمر، ووفد المشاركون إلى المؤتمر ولهم سجل ثابت في مجال الاتفاق بتوافق الآراء. وتعني الواقعية أنه لا يمكن تجاهل اعتبارات عملية معينة، مثل القيود الزمنية؛ وتعني أيضاً النضج، والتبصر لادراك المصلحة المشتركة الملجئة إلى بناء أمن عالمي يتواصل حتى القرن الحادي والعشرين، والاعتدال في التحكم في الإقدام وحصره.

٨ - وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه فريق الخبراء المخصص، الذي شاركت كندا فيه بنشاط. وقال إن الكثير أنجز كميا ونوعيا، مع مراعاة أن الفريق لم يحظ باطار زمني غير محدود. وأضاف ان تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ليس مسألة نظرية؛ فالتحديات واقعية وقائمة ويلزم بالتالي وضع اقتراحات عملية بدلاً من تحسين نماذج نظرية.

٩ - وأعلن أن ولاية الفريق المخصص كانت أولاً نتيجة دعم كبير في المؤتمر الاستعراضي الثاني، وكانت ثانياً نتيجة التعبير بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الثالث عن الرأي الذي مفاده أن التحقق الفعال يمكن أن يعزز الاتفاقية. وقال إن التقرير الناتج لفريق الخبراء الحكوميين المخصص يوفر اساساً ممتازاً لبدء التفاوض بصدد بروتوكول ملزم قانوناً لتعزيز الاتفاقية وصياغة هذا البروتوكول وبذلك يتيح قطع

شوط أبعد من تدابير الثقة الملزمة سياسياً التي سبق ان اتفقت عليها الدول الأطراف، وتعزيز الانفتاح والشفافية، وتقوية الثقة في الامتثال للاتفاقية.

١٠ - ولاحظ أن الوفود ستستخدم حتماً عدداً من "التسميات" المختلفة في أثناء المناقشة لوصف النتائج المفضلة، فأعلن أن وفد بلده لن يجد صعوبة في الانضمام إلى توافق الآراء بصدد مصطلحات مثل "نظام التحقق" و"بروتوكول التحقق". ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن بلده قد اقترح في المؤتمر الاستعراضي الثالث إنشاء نظام للامتثال بمثابة نهج يؤكد التزام الدول الأطراف بأن تتقدم الدليل على امتثالها للاتفاقية. وركز الاقتراح على نهج التعاون من أجل تسوية أي مشاغل قد تثور، ولو في إطار مبادئ توجيهية وأطر زمنية محددة.

١١ - وأعلن أنه ينبغي تركيز الجهود في المؤتمر الخاص على مجالين رئيسيين هما أولاً إعداد واعتماد ولاية للتفاوض بصدد بروتوكول وصياغته لتقديم الدليل على الامتثال للاتفاقية، وثانياً إنشاء لجنة مخصصة، مفتوحة العضوية لجميع الدول الأطراف، لتنفيذ تلك الولاية وتقديم تقرير إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع.

١٢ - وقال إنه ينبغي أن يكون الهدف من عمل اللجنة المخصصة تعميم مشروع بروتوكول خاص بالامتثال على الدول الاطراف قبل المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سينظر في المشروع ويتخذ قراراً بشأن العمل اللاحق. والهدف النهائي هو بلوغ اتفاق بشأن البروتوكول الخاص بالامتثال في المؤتمر الاستعراضي الرابع، بما في ذلك بدء العملية من أجل اعتماده رسمياً. ونظراً إلى أن الاطار الزمني سيكون قصيراً نسبياً، يلزم أن تكون المفاوضات والصياغة مركزة بوضوح، ونتيجة لذلك، قد لا تكون ممكنة - أو في الواقع ضرورية أو مستصوبة- محاولة ادراج جميع تدابير التحقق المحتملة التي حُددت وفحصت حتى الآن.

١٣ - السيد تاناكا (اليابان): قال إن الاتفاقية في ضوء التطورات السريعة الحاصلة في التكنولوجيا الاحيائية والهندسة الجينية والمجالات ذات الصلة، إلى جانب الإنشغال المتزايد بانتشار الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية، يمكن أن تنهض بدور متزايد الأهمية في مجال نزع السلاح فيما يتصل بحظر تلك الأسلحة واستحداثها وانتاجها وتخزينها. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تبذل في هذا الصدد قصارى جهودها للامتثال لأحكام الاتفاقية. واليابان دولة ملتزمة بالسلم بثبات؛ وهي لا تقوم بأي أنشطة استحداث أو بحث في مجال الأسلحة البكتريولوجية أو التكسينية، وتفي بصرامة بمختلف التزاماتها بموجب الاتفاقية.

١٤ - وأعلن أن حكومة بلده تقدر عمل الفريق العامل المخصص، الذي شارك فيه خبير ياباني، والتقرير الذي نتج عنه تقديراً كبيراً جداً. وعقب اتمام عمل الفريق المخصص، تقع على عاتق المؤتمر الخاص المهمة ذات الأهمية الحيوية والمتمثلة في تقرير تدابير تكفل الفعالية المستمرة والمتزايدة للاتفاقية. وقال إن حكومة بلده ترى، في ضوء نتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث وعمل الفريق المخصص، أن الاتجاه الطبيعي للأنشطة المستقبلية هو إقامة نظام مقبول يضم تدابير الامتثال ويقترن بصك دولي ملزم قانوناً يكون مستقلاً عن الاتفاقية. ويلزم بالتالي إنشاء فريق عامل جديد لصياغة أحكام صك في هذا القبيل.

١٥ - وأشار إلى أن الاهتمام استرعي في المؤتمر الاستعراضي الثالث إلى يقين الدول الأطراف بأن تنفيذ أحكام الاتفاقية ينبغي أن لا يعرقل التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية أو التعاون الدولي في مجال الأنشطة

البيولوجية السلمية. ومن الهام جداً بالتالي تحقيق توازن بين تعزيز الاتفاقية وتشجيع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في المجال المذكور .

١٦ - وبينما أقر بأن مهمة فريق عامل كما هي مقترحة لن تكون مهمة سهلة، نظرا إلى سمات العوامل البكتريولوجية وتعقد مهمة حماية حقوق الملكية الفكرية وبلوغ أقصى فعالية من حيث التكلفة، أعرب عن أمله ان يتمكن هذا الفريق من ايجاد حلول حسنة التوازن. وقال إن بلده يولي أهمية كبيرة للمشاركة النشطة في فريق عامل كهذا.

١٧ - السيد اكستين (جنوب أفريقيا): قال إنه ينبغي التماس تدابير تحقق تستند إلى الثقة فيما بين الدول الأطراف بغية تعزيز الاتفاقية. وأضاف ان وفد بلده يرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص، لتوفيره اساساً جيداً لعمل المؤتمر، ويأمل أن تتمكن الدول الأطراف من الاتفاق على ولاية لإنشاء فريق عامل مخصص يتولى صياغة بروتوكول التحقق قبل المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سينعقد في عام ١٩٩٦.

١٨ - وأعلن أن جنوب أفريقيا ملتزمة بالكامل بعدم الانتشار، ونزع السلاح، وتحديد جميع اسلحة التدمير الشامل، وكانت ضمن الدول الأطراف التي طلبت انعقاد المؤتمر الخاص. وقال إن بلده عازم على أن يثبت نفسه كحائز مسؤولاً للتكنولوجيات المتقدمة، وقد أصدر قانوناً بشأن عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل يقضي بمراقبة التكنولوجيا والمعدات والمواد التي يمكن استخدامها لانتاج أسلحة من ذلك القبيل. وجنوب أفريقيا هي بالتالي عضو، أو في طريقها إلى ان تصبح عضواً، في جميع نظم عدم الانتشار، وتعتقد أنه ينبغي استخدام ضوابط للتصدير للحيلولة دون انتشار أسلحة التدمير الشامل وليس لعرقلة التجارة للأغراض السلمية. وستعمل جنوب افريقيا على كفالة ألا تمنع ضوابط من هذا القبيل البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات المتقدمة اللازمة لتنميتها الصناعية. وقال إن وفد بلده يعلن تأييده لمهمة تعيين وبحث تدابير التحقق المحتملة للاتفاقية.

١٩ - السيد بيردينيكوف (الاتحاد الروسي): قال إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ كانت أول معاهدة دولية تحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل، غير أن عيبها الرئيسي كان الافتقار إلى آلية تحقق فعالة. وأعلن أن وفد بلده مهتم بشدة باقامة آلية من هذا القبيل وان بلده اتخذ عدداً من التدابير لتعزيز الضوابط الوطنية فيما يتصل بالامتثال للاتفاقية. ومن الأمثلة على ذلك أن الرئيس أصدر مرسوماً خاصاً يحظر أن توضع وأن تنفذ في الاقليم الروسي برامج بيولوجية تتناقض مع الاتفاقية، وصدر قانون يعد أي نشاط ينتهك الاتفاقية جريمة جنائية.

٢٠ - وأعلن أنه في المؤتمرين الاستعراضيين الثاني والثالث المعقودين في عامي ١٩٨٦ و١٩٩١، اعتمدت الدول الأطراف عدداً من تدابير بناء الثقة من أجل تعزيز فعالية الاتفاقية وأوضح أن بلده ما انفك يوافي الأمم المتحدة بالبيانات ممتثلاً بذلك بالكامل لصيغ الاعلانات المعمول بها.

٢١ - وبيّن أن تنفيذ تدابير بناء الثقة تساعد على ايجاد مناخ انفتاح وتنبؤ وعلى تعزيز الثقة في الامتثال للاتفاقية، غير أن تلك التدابير ليست إلزامية على جميع الدول الأطراف ولا هي شاملة.

٢٢ - وأعلن ان فريق الخبراء الحكوميين المخصص خلص بعد تعيين مجموعة من تدابير التحقق المحتملة وتقييم قدراتها وحدودها إلى ان بعضها سيساهم في تعزيز فعالية الاتفاقية وأن التحقق المناسب والفعال يمكن أن يعزز الاتفاقية. ويمكن أن تشكل نتائج الفريق، كما هي مبينة في تقريره الختامي، أساساً جيداً لمزيد من العمل بصدد آلية التحقق من الامتثال للاتفاقية.

٢٣ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يرحب بإجراء مفاوضات مبكرة وشاملة بشأن إنشاء آلية من هذا القبيل. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمؤتمر الخاص إقامة هيئة خاصة للتفاوض بصدد وثيقة مناسبة، مثل مشروع بروتوكول عن التحقق. وينبغي أن تنص تلك الوثيقة على تدابير لكي يقيّم موضوعياً امتثال الدول الأطراف للاتفاقية، بما في ذلك امتثال فرادى المنشآت لها. وينبغي أن تسري تدابير التحقق على جميع المنشآت البيولوجية الخاصة والحكومية التابعة لجميع أطراف الاتفاقية، سواء أكانت قائمة داخل أقاليمها الوطنية أم خارجها. وينبغي بالاضافة إلى ذلك أن تكون هذه التدابير متسقة مع القوانين الوطنية وأن تكفل ضمان المعلومات التجارية والسرية. وينبغي أن تراعي التدابير المذكورة في جملة أمور العوامل المالية والقانونية والتنظيمية، ومسألة الأمن، والاحتياجات المادية والاحتياجات من القوى العاملة وغيرها من الاحتياجات.

٢٤ - وأوضح أن صياغة تعاريف متفق عليها للمصطلحات والاشياء المحظورة وفقاً للاتفاقية تشكل شرطاً مسبقاً رئيسياً بخصوص نظام تحقق ذي فعالية وكفاءة. وينبغي وضع قائمة بيانية للعوامل والتكسينات البيولوجية التي يمكن استخدامها لاستحداث الأسلحة البيولوجية، وينبغي تحديد كمياتها الدنيا. ويمكن استكمال قائمة كهذه حسب الضرورة. وينبغي تعيين الأنشطة والأدوات والمعدات التي ينبغي حظرها بموجب الاتفاقية، كما ينبغي تعيين الأنشطة المباحة أو الوقائية أو الحمائية أو الأنشطة المنفذة لأغراض سلمية أخرى. وقال إن بلده على استعداد لتقديم تعاريف وقوائم وبنود ذات صلة بالموضوع لتناقشها هيئة التفاوض التي ستنشأ.

٢٥ - واقترح فيما يتعلق بالترتيبات الهيكلية والمؤسسية لآلية التحقق التي ستوضع أن تبدأ مناقشة موضوعية لهذه الترتيبات بعد وضع تعريف أوضح للمثبتات الأساسية ونطاق تدابير التحقق.

٢٦ - وأشار إلى أن هيئة التفاوض التي سينشئها المؤتمر يمكن أن تعقد اجتماعها الأول في جنيف في أوائل عام ١٩٩٥ وأن تقدم الوثيقة التي تكون قد صاغتها إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام ١٩٩٦. وإذا لم ينته وضع الوثيقة في أوانها، يمكن ان ينعقد فيما بعد مؤتمر خاص للدول الأطراف للنظر فيها.

٢٧ - السيد شانتشيز (الارجنتين): قال إن اهتمام بلده بتعزيز نظام عدم الانتشار عموماً، ونظام عدم انتشار الأسلحة البكتريولوجية بوجه خاص، معروف حق المعرفة. فالمؤتمر الاستعراضي الثالث، المعقود برئاسة الارجنتين، هو الذي استهل العملية التي بدأت بعمل فريق الخبراء الحكوميين المخصص وبلغت ذروتها في المؤتمر الحالي للنظر في تقرير هذا الفريق ولتقديم توصيات. وقد عيّن فريق الخبراء الحكوميين المخصص عدداً من تدابير التحقق الممكنة وفقاً للمثبتات المبينة في ولايته. وما يبقى انجازه هو إضفاء القوة القانونية على آلية التحقق، وهي القوة التي كانت الاتفاقية تفتقر إليها حتى الآن.

٢٨ - وقال إن الدول الأطراف حاولت حتى الآن سد تلك الفجوة باعتماد تدابير بناء الثقة وبتبادل المعلومات على أساس طوعي. غير أن تلك التدابير غير كافية لتعزيز الاتفاقية ولجعلها آلية فعالة لعدم الانتشار. وقد وفر فريق الخبراء الحكوميين المخصص النواة لبروتوكول بشأن التحقق ملحق بالاتفاقية، وينبغي أن يقرر المؤتمر الخاص ولاية فريق خبراء حكوميين لصياغة أحكام بروتوكول من هذا القبيل دون إبطاء.

٢٩ - السيد هو تزيتونغ (الصين): قال إن مزيداً من التقدم قد أُحرز مؤخراً في مجال نزع السلاح على الصعيد الدولي فبعد اتفاقية الأسلحة البيولوجية عُقدت اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي كانت الصين من أوائل الدول الموقعة عليها. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في حظر وتدمير الأسلحة النووية بالكامل. وينبغي في الأثناء أن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً غير مشروط بأن لا تستخدم أو لا تهدد بأن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبأن تستأنف المفاوضات فوراً بغية عقد اتفاقات دولية لهذا الغرض. وتفي الصين بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتقديم البيانات في تقريرها السنوي المقدم إلى الأمم المتحدة.

٣٠ - وأعلن أن فريق الخبراء الحكوميين المخصص أنجز عملاً مفيداً منذ المؤتمر الاستعراضي الثالث وقدم تقريره النهائي لينظر فيه المؤتمر الخاص. وعين هذا الفريق وبحث نحو ٢١ تدبيراً محتملاً للتحقق غير أن هذه التدابير ليست كافية للتمييز بشكل قاطع بين الأنشطة التي تبيحها الاتفاقية والأنشطة التي تحظرها. وقد يلزم مزيد من العمل لتحسينها.

٣١ - وأوضح أن تدابير بناء الثقة أثبتت انها طريقة ناجعة لتعزيز فعالية الاتفاقية، وينبغي أن يستعرض المؤتمر تنفيذها استعراضاً شاملاً. ويمكن استكشاف طرق لتحسين تلك التدابير وتعزيزها، وينبغي اتخاذ إجراءات عملية لتشجيع مزيد من الدول على المشاركة في التدابير القائمة.

٣٢ - وقال إن الدراسة التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المخصص بينت أن السبل التقنية للتحقق من الأسلحة البيولوجية ما زالت غير مناسبة. فينبغي إجراء مزيد من الدراسات لحل مجموعة كاملة من المشاكل التقنية في سبيل جعل آلية التحقق المستقبلية للاتفاقية آلية عملية وبلوغ هدف تعزيز عالمية الاتفاقية وفعاليتها. وينبغي أيضاً إجراء دراسات لايجاد حلول للمشاكل السياسية والقانونية والمالية التي ينطوي عليها التحقق.

٣٣ - وقال إن الصين تؤمن إيماناً راسخاً بمبدأ عدم الانتقائية في تنفيذ أي معاهدة دولية. وانها تعتبر أيضاً أن التنفيذ الكامل لما يرد في الاتفاقية من مواد ذات صلة بتعزيز التعاون والتبادل الدوليين في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الاحيائية سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأطراف وسيعزز عالمية الاتفاقية. وينبغي للبلدان التي تملك تكنولوجيا احيائية متقدمة أن تتيح مزيداً من المعلومات عن تدابير معينة بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا والتجارة في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الاحيائية. فالتقدم المحرز في تعزيز تدابير بناء الثقة وتدابير كفالة الامتثال للاتفاقية ستزيد من تعزيز التعاون الدولي وتبادل التكنولوجيا الاحيائية.

٣٤ - السيد لانغ (النمسا): أعلن أن المناخ السياسي قد تغير تدريجياً، في العشرين سنة التي مضت منذ إبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، من مناخ ريبة كان فيه التحقق يُعد تدخلاً غير مشروع في الولاية القضائية الوطنية لبلد ما إلى مناخ يقر بأن أي اتفاق لتحديد الأسلحة أو لنزع السلاح يحتاج إلى نظام تحقق ليكون ذا معنى. وقال إن ضرورة توافر تحقق دولي فعال كانت موضوعاً مطروحاً منذ أمد بعيد في سياسة نزع السلاح التي تنتهجها النمسا، وقد اقترحت النمسا في المؤتمر الاستعراضي الثالث المعقود في عام ١٩٩١ آلية فعالة بين الدورات كان سيبقى تحت المراقبة بموجبها أداء الدول الأطراف فيما يتصل بتدابير بناء الثقة. وان فشل إقامة آلية كهذه قد جعل رصد تلك الالتزامات، وبالتالي، كفالة الامتثال لها، أمراً مستحيلاً. ونتيجة لهذه التجربة السابقة، يرحب وفد بلده بالبيان الذي أدلت به ألمانيا في اليوم السابق بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي، والذي ينضم إليه بالكامل.

٣٥ - وقال إن وفد بلده يؤيد بوجه خاص فكرة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لوضع نظام تحقق للاتفاقية. وما انفكت النمسا ترى أنه ينبغي أن تخضع الاتفاقية لتحقق دولي ذي كفاءة وفعال من حيث التكلفة. وقد بينت خبرة التحقق المكتسبة حتى الآن فيما يتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية مدى الصعوبة التي يمكن ان تقترن بها تلك العملية. وعليه، أكد أهمية مقاومة اغراء توخي الكمال في تصميم نظام للتحقق، ودعا إلى إقامة نظام يؤدي إلى ردع فعال، وذلك ليس مع مراعاة قدرات انتاج الأسلحة البيولوجية فحسب، وانما مع مراعاة الاحتمالات السياسية أيضاً. وينبغي لنظام تحقق مقبل للاتفاقية أن يكون سهل التسيير ومرناً، ومزوداً بهيئة تفتيش صغيرة بدلاً من جهاز بيروقراطي ثقيل. ويجب بطبيعة الحال تحقيق توازن دقيق بين ضرورة تكييف نظام تحقق مقبل مع التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة وضرورة ضمان استقلال وحرية البحث والتطوير في هذا المجال.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده لاحظ مع ذلك أن المؤتمر الاستعراضي الثالث أكد من جديد أن تعهد الدول الأطراف في المادة ١ يسري على جميع التطورات التي هي من هذا القبيل وأن الاتفاقية تغطي بلا لبس جميع العوامل أو التكسينات الجرثومية أو البيولوجية الأخرى، أياً كان منشؤها أو طريقة انتاجها. وينبغي بالتالي أن تخضع تلك العوامل أو التكسينات لاجراءات تفتيش ومراقبة مناسبة، ولا سيما في مجال مراقبة الصادرات.

٣٧ - السيد فازيهوف (نيجيريا): قال إن السنوات القليلة الماضية، التي اقترن فيها التقدم المحرز في اتجاه تحديد الأسلحة الكيميائية وإزالتها في نهاية الأمر بتقدم مماثل في مجال الأسلحة البيولوجية والتكسينية، كانت سنوات رائعة حقاً في تاريخ نزع السلاح. ويتيح المؤتمر الخاص فرصة لتقوم جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتعزيز فعالية الاتفاقية. ويؤمل أن تشمل الحماسة التي ظهرت لتحديد أسلحة التدمير الشامل هذه وإزالتها في نهاية الأمر، أشد الأسلحة فتكاً من هذا النوع، أي الأسلحة النووية.

٣٨ - وذكر أن نيجيريا كانت ضمن الدول التي سارعت إلى التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، على الرغم من أنها كانت تدرك أوجه قصورها، وأكبرها هو افتقارها إلى نظام تحقق. وحددت اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المخصص ٢١ أسلوباً يمكنا للتحقق، وهي أساليب ليست مضمونة بسبب التقدم المتواصل في الكتنولوجيا الاحيائية والهندسة الجينية. وينبغي أن يفحص المؤتمر الامكانات المتاحة من أجل إقامة نظام

تحقق يكون شفافاً وغير تمييزي، وحامياً للأمن الوطني وللسرية التجارية، وغير تطفلي، ولا يعرقل نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي.

٣٩ - وأعلن أن إيلاء دعم سياسي واسع النطاق لمعاهدة معززة يتوقف في جملة أمور على شفافية سياسات تنظيم التصدير التي تنتهجها الدول المصدرة، والتي ينبغي أن تكفل أن تنفيذ هذه الدول للمعاهدة لا يعرقل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للأطراف، بل يعزز بالأحرى التعاون الدولي في جميع مجالات الأنشطة البيولوجية السلمية.

٤٠ - وبيّن أن هدف تعزيز الاتفاقية المنشود لا يمكن بلوغه إلا بواسطة بروتوكول متفاوض عليه تفاوضاً متعدد الأطراف، وفي ضوء ذلك، يوصي وفد بلده بانشاء هيئة صياغة مفتوحة العضوية لتقدم، في أقرب وقت ممكن، مشروع بروتوكول لتتفاوض بصدده الدول الأطراف في محفل مناسب.

٤١ - السيد هو (جمهورية كوريا): قال إن بلده الذي انضم إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٨٧ كان أيضاً موقعاً أصيلاً على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكان موقعاً على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٥. ويولي بلده أهمية كبيرة لمزيد من عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل عالمياً.

٤٢ - وأوضح أن التهديد العشوائي الذي تشكله الأسلحة البيولوجية، وهي أسلحة تزيد تكلفتها المنخفضة وبساطتها خطر انتشارها وتجعلان ضرورة التحقق الفعال أمراً ملحاً، هو تهديد جرى التسليم به منذ أمد بعيد. وقد أعربت جمهورية كوريا في المؤتمر الاستعراضي الثالث عن تأييدها لإقامة آلية تحقق.

٤٣ - وذكر أن جمهورية كوريا وفت بالتزاماتها بصدق منذ انضمامها إلى الاتفاقية في عام ١٩٨٧. ولم تقم أبداً باستحداث الأسلحة البيولوجية أو انتاجها أو تخزينها، وشاركت في الاجتماعات الأربعة التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين المخصص في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣؛ وكانت أحد مقدمي قرار الجمعية العامة ٤٨/٦٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقدمت بانتظام تقاريرها عن تنفيذ تدابير بناء الثقة. وأعرب عن أمل وفد بلده بأن تعزز هذه التدابير وأن يشارك مزيد من البلدان في تنفيذها، ريثما يوضع نظام تحقق.

٤٤ - وأعلن أن وفد بلده يؤيد تسليم تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص (BWC/CONF.III/VEREX/9) بأن تدابير التحقق المناسبة والفعالة يمكن أن تعزز الاتفاقية، ويرى أن التقرير أتاح الزخم لإقامة نظام التحقق اللازم. وقال إن وفد بلده يقدر تدابير التحقق المحتملة الاحد والعشرين الموصوفة في التقرير ويعتقد أنها كانت موضوع بحث علمي متعمق بما فيه الكفاية ليعتمدها المؤتمر.

٤٥ - وقال إن الوقت قد حان للمضي في طريق إقامة آلية تحقق للاتفاقية. وينبغي أن ينشئ المؤتمر فريقاً مخصصا تحدد له ولاية واضحة ليضع الوسائل لبروتوكول ملزم قانوناً يستند إلى نتائج اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المخصص. وينبغي اتخاذ ذلك الإجراء بطريقة فعالة من حيث التكلفة بحيث لا تفرض على عاتق الدول الأطراف التزامات مالية مرهقة. وأعرب عن أمل وفد بلده بأن يحقق الفريق المخصص نتائج كبيرة من أجل إتاحة اعتماد بروتوكول في المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سيعقد في عام ١٩٩٦. فإن اعتماد بروتوكول من هذا القبيل سيحسن حقاً تنفيذ الاتفاقية بفعالية وسيعزز نظام عدم الانتشار الذي يسري على الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

٤٦ - وأعرب عن رغبة جمهورية كوريا في تنفيذ مجموعة من أنشطة التعاون مع غيرها من البلدان بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية بغية زيادة تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية فيما يتصل باستخدام العوامل والتكسينات البيولوجية لأغراض سلمية. وقال إن البحث والتطوير في التكنولوجيا الإحيائية والهندسة الجينية مجالان يبشران بالخير وهامان بصورة متزايدة للصناعة ولعالم الاكاديميين على حد سواء.

٤٧ - وأعلن أنه ينبغي ايضاً للدول الأطراف بينما تسعى جاهدة لتعميق الثقة في الاتفاقية من خلال إنشاء نظام تحقق فعال أن تضاعف جهودها لزيادة عدد الأعضاء في الاتفاقية حتى يكتمل لها قبول عالمي. وأعاد في الختام تأكيد رغبة حكومة بلده في المساهمة بنشاط في إنشاء نظام تحقق فعال للاتفاقية.

٤٨ - السيد بيبيكوف (بلغاريا): قال إن بلده كان بين البلدان الأولى الموقعة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٧٢، وكان بين الدول الأطراف الاحدى والسبعين التي طلبت عقد المؤتمر الخاص بشأن تدابير التحقق؛ ومن المعروف حق المعرفة أن نقص وسائل رصد الامتثال للاتفاقية يقوض فعالية الاتفاقية. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بضرورة تأمين الامتثال للاتفاقية لصالح المجتمع الدولي ككل.

٤٩ - وأوضح أن بلغاريا لم تقم أبداً باستحداث الأسلحة البيولوجية أو التكسينية أو انتاجها أو تخزينها أو التخطيط لاستخدامها في عمليات عسكرية. واقتصر عملها البحثي على استنباط طرائق لكشف العوامل وتعيينها. والتزمت بلغاريا بالاتفاقية بصرامة، واتسمت برامجها الإنمائية دائماً بالشفافية، وذلك كجزء من التزامها المتعدد الأطراف بزيادة الثقة عن طريق تبادل المعلومات. وتقدم بلغاريا سنوياً البيانات المطلوبة وفقاً للاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث.

٥٠ - وأعلن أن العملية التي قام بها فريق الخبراء الحكوميين المخصص ساهمت في الجهود المبذولة لتعزيز الاتفاقية بفضل تجميع وتقييم تدابير فردية معينة، وذلك على الرغم من الشكوك الأولية في جدوى نظام تحقق للأسلحة البيولوجية. وقال إن وفد بلده يرى أن بعض تدابير التحقق المقترحة، إذا نفذت بالانفصال عن بعضها البعض وبالاتحاد فيما بينها، يمكن أن تتيح كشف انتهاكات ممكنة للاتفاقية. غير أن تطبيقها محدود، ولا سيما عندما يلزم التفريق بين الأنشطة ذات الاستخدام المزدوج. وتثير بعض التدابير المقترحة اسئلة بصدد حماية المعلومات السرية والحقوق الدستورية والأمن الوطني، بينما تشكل فعالية وتكلفة تدابير أخرى مصدر قلق. غير أن بلغاريا تؤيد إنشاء نظام ملزم قانوناً يستند إلى اعلانات الزامية تصدرها جميع الدول الأطراف، ولو ان من الضروري ان تحدد بدقة المواقع والعوامل والأنشطة التي يتعين اعلانها. وتؤيد بلغاريا أيضاً إدراج التفتيشات الموقعية في بروتوكول التحقق الذي سيوضع. وينبغي أن يتيح إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية العثور على حلول مناسبة للمشاكل المطروحة.

٥١ - وأعلن ان بلغاريا على استعداد للمشاركة في صياغة قواعد التحقق المناسبة ولقبول أي تفتيشات لأنشطتها، وستشارك في نظام التحقق المستقبلي بتوفير الخبرة ذات الصلة. وأعلن فيما يتصل بمشكل قوائم عوامل الحرب البيولوجية المحتملة أن وفد بلده يعتقد بضرورة إيلاء عناية خاصة للآفات الحيوانية والنباتية التي يمكن استخدامها في أوقات السلم لأغراض اقتصادية أو لأغراض أخرى. وينبغي أن يملك نظام التحقق المقبل الوسائل لتحديد مصادر الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات.

٥٢ - وقال إن وفد بلده يرى أن تدابير التحقق المحتملة تتيح البحث العلمي والتعاون والتنمية الصناعية وأنشطة أخرى وفقاً للمادة العاشرة من الاتفاقية. وينبغي بلوغ هذه المقاصد على أساس الهدف المشترك المتمثل في عدم انتشار الأسلحة البيولوجية.

٥٣ - السيد ذيمونيي (هنغاريا): قال إن المؤتمر الخاص ينعقد في مناخ دولي مناسب يتيح فرصاً جديدة لعملية نزع السلاح. فعلى الرغم من الدور المركزي الذي تنهض به اتفاقية الأسلحة البيولوجية في كبح خطر الحرب البيولوجية، ثمة طلب متزايد باطراد على التدابير الرامية إلى إزالة أوجه قصور هذه الاتفاقية.

٥٤ - وقال إن وفد بلده يرى ان الجهود المبذولة في المؤتمر الخاص ينبغي أن تهدف إلى ايجاد استجابة فعالة لتلك الانشغالات بصدد الامتثال التي سبق ان أحدثت أثراً كبيراً علي عمل المؤتمرين الاستعراضيين الثاني والثالث. فعلى الرغم من أن تدابير بناء الثقة المعتمدة في المؤتمرين المذكورين قد ساعدت على تعزيز الاتفاقية، لا يمكن إلا لمجموعة شاملة من تدابير التحقق منصوص عليها في بروتوكول ملزم قانوناً أن تكون الاستجابة النهائية للانشغالات بصدد الامتثال للاتفاقية، وقد يكون المؤتمر الاستعراضي الرابع محفلاً مناسباً لاعتماد وثيقة من ذلك القبيل.

٥٥ - وأوضح في هذا الصدد أنه لا يسع وفد بلده إلا ان يعرب عن ارتياحه لنتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين المخصص. فالتدابير المحتملة التي قدمها الفريق ستعزز بالتأكيد فعالية الاتفاقية وستحسن تنفيذها بفضل تحسين الانفتاح والشفافية.

٥٦ - وأعلن ان مجموعة من الاقتراحات، جديرة بأن تحظى بفحص متعمق، أصبحت متاحة مع اكتمال أنشطة فريق الخبراء الحكوميين. وينبغي أن يحدد المؤتمر الدعائم الرئيسية لنظام تحقق مقبل، دون الدخول في مزيد من التحليلات التقنية. ومن شأن مجموعة مؤتلفة من التدابير غير الموقعية والتدابير الموقعية ان تخدم على خير وجه غرض تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويمكن اعتبار شروط الاعلان الإلزامي، وزيارات التصديق، وسائر التدابير المحتملة، بمثابة عناصر أساسية لنظام تحقق فعال. وعلى الرغم من الصعوبات، السياسية والتقنية على السواء، القائمة في طريق تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تسير الأطراف في ذلك الطريق. وأفضل طريقة هي إنشاء هيئة مناسبة لها ولاية مقابلة وتكون مفتوحة العضوية لجميع الأطراف من أجل وضع إجراءات بروتوكول ملزم قانوناً بصدد الامتثال والتحقق.

٥٧ - السيد بروتوديننيغرات (أندونيسيا): قال إن بلده، الذي وقع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية في حزيران/يونيه ١٩٧٢ وصادق عليها في عام ١٩٩١، شارك في أنشطة فريق الخبراء الحكوميين المخصص إدراكاً منه لكون افتقار الاتفاقية إلى نظام تحقق يضر بفعاليتها. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء الحكوميين المخصص تمكن من تعيين وبحث وتقدير تدابير التحقق المحتملة، ما زال يلزم انجاز الكثير. والتقرير الوارد في الوثيقة BWC/CONF.III/VEREX/9 جدير بالتالي بأن ينظر فيه المؤتمر الخاص بجدية. وأعلن في هذا الصدد عن اعتقاد وفد بلده بأن تطبيق تكنولوجيا متطورة للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي أن يتلافى عرقلة المصالح الشرعية للبلدان النامية في مجال التكنولوجيا الإحيائية للأغراض السلمية، أو عرقلة سيادتها الوطنية على نحو ما أقرها القانون الدولي.

٥٨ - وأوضح أنه على الرغم من كونه يشارك في الرأي الذي أعرب عنه بعض المتحدثين ومفاده أن المؤتمر الخاص لن يتمكن من وضع بروتوكول يتضمن نظام تحقق للاتفاقية، يرغب في اغتنام الفرصة ليعرب عن آراء أخرى عن تلك المسألة. أولاً ينبغي أن لا يعرقل نظام التحقق استخدام العوامل البيولوجية/التكسينية وبحثها وتطويرها لأغراض سلمية، ولا سيما لدى التصدي لأمراض تحدث عادة في البلدان الاستوائية. ثانياً ينبغي أن يكون نظام التحقق جديراً بالثقة، أي ينبغي أن يزيل أي امكانية لكشف معلومات تجارية قد يضر كشفها مصالح الصناعات الوطنية للدول الأطراف. وثالثاً، ينبغي أن لا يعرقل نظام التحقق التعاون التقني فيما بين الدول الأطراف أو لا يقيم حواجز أمام الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

٥٩ - وبيّن أنه ينبغي للمؤتمر الخاص، كي يستخدم على أفضل وجه المتاح أن يبدأ بتركيز العناية على أهم إجراء وهو إنشاء فريق مخصص لصياغة نظام تحقق للاتفاقية. غير أنه ينبغي ألا يكرر عمل الفريق بأي طريقة كانت عمل فريق الخبراء الحكوميين المخصص، وأعرب عن تشككه في فكرة تحديد موعد أخير اصطناعي.

٦٠ - السيد سارنا (الهند): قال إن الهند دولة طرف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية منذ عام ١٩٧٤ وشاركت مشاركة نشطة في الاجتماعات الرامية إلى تعزيز هذه الاتفاقية. وأسفر المؤتمران الاستعراضيان الثاني والثالث عن تدابير هامة لبناء الثقة، فحص بعدهما فريق الخبراء الحكوميين المخصص تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر تقنية وعلمية. وشاركت الهند بنشاط في جميع اجتماعات هذا الفريق، وترى أنه ينبغي للمؤتمر الخاص أن يُجري بحثاً سياسياً لذلك العمل. فمن شأن بحث كهذا أن يبرز أبعاداً مختلفة للمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأضاف أن النواقص التقنية التي أبرزتها العملية التي قام بها فريق الخبراء الحكوميين المخصص، مثل عدم وجود اتفاق على قوائم العوامل والتكسينات البيولوجية ووضع العتبات وعدم توافر مواد تحليل معينة، تطرح مشاكل أساسية في مجال تعزيز الاتفاقية وتستلزم بحثها بالكامل.

٦١ - وأوضح أن المكون الأساسي في تعزيز الاتفاقية هو الثقة فيما بين الدول الأطراف؛ ويمكن أن ينهض التعاون المحسن فيما بين الأطراف بدور هام في مجال بناء تلك الثقة.

٦٢ - السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية): قال إنه ثبت، على الرغم من عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح، ان مهمة توفير نظام تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية هي أكثر تطلباً بكثير مما كان متوقعاً. وان أنشطة فريق الخبراء الحكوميين المخصص قد اتاحت في نهاية الأمر نهجا له مقومات البقاء لتعزيز امكانية الاعتماد على الاتفاقية، ولكن، ما زالت توجد تحديات على الصعيد السياسي.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن الأسلحة البيولوجية ما زالت تشكل خطراً من الناحيتين العسكرية والسياسية. والابقاء على التحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والاصرار على خيار الرد بالمثل يولدان الشك وعدم اليقين واستمرار ذلك الخيار يقلل فرص إزالة الأسلحة من الهياكل والاستراتيجيات العسكرية. وأوجه الغموض في المذاهب العسكرية للقوى العظمى تزيد عدم اليقين. وحادثة "المطر الأصفر" تبقى سراً، على الرغم من التحقيقات الواسعة التي أجريت؛ وهي تبين ببساطة أن الرغبة في انتاج واستخدام الأسلحة البيولوجية لم تضمحل على الاطلاق.

٦٤ - وأعلن أن قرار المؤتمر الاستعراضي الثالث بصدد توفير المعلومات وتدابير بناء الثقة لم يساعد كثيراً على إيضاح المسائل. فقد كانت المعلومات المقدمة عامة وانتقائية، وان وفد بلده يأمل أن تزيد القوى العظمى الشفافية وأن توسع نطاق المعلومات التي تقدمها إلى أطراف الاتفاقية.

٦٥ - وقال إنه من وجهة نظر اقليمية لا تزال توجد مشاكل كبيرة في الشرق الأوسط. فقد رفضت اسرائيل بتعنت الانضمام إلى الاتفاقية، تاركة الشرق الأوسط يعيش تحت تهديد مستمر بأسلحة التدمير الشامل. وفي هذه الأحوال، يظل اقتراح اقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط، مع اتسامه بالاستعجال، حبراً على ورق، وحتى التأمل في الفكرة تحبطه بعض القوى العظمى، التي تعتبر هذه الفكرة غير واقعية. يجب أن تتغير هذه الحالة.

٦٦- وقال إنه ثبت أن مسألة الاستخدام السلمي للأسلحة البيولوجية، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة العاشرة من الاتفاقية، ليست سوى سراب. فتوسيع نطاق قائمة "مجموعة استراليا" وادراج ٦٥ مادة بيولوجية ومعدات ذات صلة خلال سنتين إلى ثلاث سنوات فقط يشكلان دلالة على ما بقي انجازه. والقائمة تتناقض مع نص الاتفاقية، ويجب رفع القيود. وإذا كان يتوقع أن يستجيب الأعضاء لمطالب التحقق، يجب إزالة النظم التعسفية القائمة لمراقبة الصادرات. وقال إنه يدرك أن التغيرات في المواقف والسياسات قد لا تكون فورية. ومع ذلك، يلزم ضمان أنه سيجري التفاوض باخلاص بصدد المسألة بغية حلها بما يرضي البلدان النامية.

٦٧ - وقال فيما يتصل بالبروتوكول إنه ينبغي مراعاة نقطتين. أولاً، فيما يتصل بالمركز القانوني للبروتوكول ودخوله حيز التنفيذ، توجد امكانيتان: اضافة بروتوكول كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية أو بروتوكول قد يُقرر الأعضاء الانضمام إليه أو عدم الانضام إليه. وفي رأيه أن الامكانية الثانية لا تفي بالمتطلبات الأمنية للدول الأطراف. وإذا كان الرأي السائد هو أن الوقت لم يحن بعد لوضع بروتوكول شامل وأن تدابير بناء الثقة تتيح أساساً جيداً في الاثناء لكفالة الامتثال للاتفاقية، يمكن عندئذ أن تركز الأطراف على تدابير بناء الثقة وان تعد البروتوكول على ذلك الأساس. ولكن إذا كان بروتوكول تحقق هو المطلوب، فإنه ينبغي أن ينضم إليه جميع الأطراف وأن تتقيد به.

٦٨ - وثانياً، فيما يتعلق بانشاء منظمة مقبلة تتولى تنفيذ الاتفاقية، أن فكرة إنشاء منظمة مستقلة مثل منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية فكرة تبدو طموحة وغير لازمة. وبدلاً من ذلك ينبغي تحقيق أفضل استخدام للمرافق المتاحة. وتبدو منظمة الصحة العالمية في موقع جيد لخدمة هذا الغرض، وينبغي أن يطلب إلى مديرها العام أن يشرك أطراف الاتفاقية في معلومات وخبرة تلك المنظمة.

٦٩ - السيد باك (بولندا): رحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص وأعرب عن اتفاقه مع الوفود التي تعارض إجراء أي تفاوض من جديد بشأن نتائج الفريق أو توصياته. ولكن، يلزم النظر في التقرير بسرعة وبصورة متسقة. فإن نهجاً كهذا سيتيح للمؤتمر الخاص امكانية أن يبدأ صياغة مشروع ولاية لهيئة مخصصة كي تفاوض بصدد بروتوكول تحقق للاتفاقية ملزم قانوناً. وينبغي في هذه العملية إيلاء المراعاة اللازمة للخبرة المكتسبة في التفاوض بصدد اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٧٠ - وقال إن وفد بلده يرى أن تكون الولاية المعنية عامة بقدر الامكان. ينبغي أن تحدد الولاية مبادئ عامة بدلاً من محاولة الحكم مسبقاً على الأحكام المعينة لأي نظام تحقق مقبل. وينبغي أن يستند نظام كهذا إلى إعلانات الزامية ونظامية صادرة عن الدول الأطراف وأن يشمل آلية تفتيش موقعي مناسبة. وقال إنه يستخدم عبارة "مناسبة" بحذر، إذ إن أي نظام تحقق فعال بالكامل يجب أن يكون فعالاً من حيث التكلفة أيضاً.

٧١ - ولاحظ في الختام أن أي جدول عمل واقعي قد يوصي به المؤتمر الخاص لهيئة مخصصة يجب أن يراعي الجدول الثقيل لنزع السلاح، المقرر لعام ١٩٩٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥